

تقرير

أزمة المرسوم السياسية وتتمدد...
وتحرك منتظر للحريري

اقتراح في قوى الأمن «لإتلاف دورة الحقوقيين»، خوفاً من نتائج الأقدميات (مروان طحطر)

بعد لقاء الحريري أن رئيس الحكومة الآن سيلعب دوره بالوساطة، و«هو أولى». فيما انحصر لقاء بزّي بقيادة الجيش اللبناني أمس بتلقي التهاني بالأعياد والاستماع من بري إلى المسار الذي سلكه المرسوم بين بعيدا وعين التينة، وتأكيد بري حرصه على المؤسسة العسكرية.

وحتى ليل أمس، لم يكن قد سجل أي تطور لافت على طريق حلّ الأزمة، إلا أن السجال استمر أمس، مع إعادة الترشق بالمواد الدستورية بين الطرفين، لتأكيد أحقية موقف كل منهما.

وحتى الآن، لم يوقع وزير المال علي خليل مرسوم الترفقيات في الجيش بسبب ورود أسماء ضباط على جداول الترفقيات من المستفيدين من مرسوم الأقدمية، فيما لم ينشر المرسوم بعد في الجريدة الرسمية، ما يجعله غير نافذ، ما يهدد كل الترفقيات في الأجهزة الأمنية والعسكرية، في ظل إصرار بعيدا على إصدار مرسوم واحد للترفقيات.

وفيما كان قد طرح سابقاً خلال وساطة اللواء إبراهيم، منح أقدمية لضباط دورة 1995 الذين عانوا من ظروف مشابهة لتلك التي عانها ضباط دورة عون، بدأ الاقتراح شديد التأثير في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. وعلمت «الأخبار» أن اقتراحاً رفع من عدد من ضباط المديرية إلى وزير الداخلية نهاد المشنوق وأطراف أخرى لتدارك انعكاس الأقدميات على قوى الأمن، ويذكر الاقتراح أن تسوية منح الأقدمية لضباط 1995 تسوية منح الأقدمية لضباط 1995 تحل المشكلة في الجيش لناحية التوازن الطائفي ومن ناحية التراتبية العسكرية، إنما ستخلق مشكلة كبيرة في قوى الأمن. إذ إن الأمر سينعكس على الضباط الحقوقيين الذين تخرجوا عام 1994، وهم حالياً رؤساء ضباط دورة 1995. ويشير الاقتراح إلى أن الضباط الحقوقيين أنهما 4 سنوات دراسة جامعية وخضعوا لدورة في كلية الضباط لمدة سنة، وتخرجوا برتبة ملازم (ما مجموعه خمس سنوات). ويشمل الحل المقترح بأن تُمنح دورة الحقوقيين 1994، نفس القدم للتربية، أسوة بدورتي 1994 و1995 للمحافظة على التراتبية في مؤسسة قوى الأمن الداخلي. علماً بأن ضباط هذه الدورة تأخروا عن الترقية إلى رتبة عقيد مدة ستة أشهر عن المادة المنصوص عنها في القانون من دون مبرر، فيما أعيدت الترقية هذا العام للضباط المستحقين إلى الحد الأدنى المنصوص عنه قانوناً.

كان مفقوداً بين الطوائف في لبنان ما قبل الطائف، وهو ما زكى الحرب الأهلية اللبنانية.

من هنا، تبدو أزمة بزّي مع مسالة توقيع وزير المال، أبعد من توقيع وزير مختص على مرسوم، إنما دلالة على اهتزاز مبدأ التوافق الذي ترسخ بعد الحرب، إذ إن بزّي، الذي وإن كان دائماً يتمسك بمواقفه، فإنه يتحرك

عون يجري جردة
حساب للحقبة السورية
بمفعول رجعي

هامشاً واسعاً للتفاوض والحلول الوسط، بات اليوم أمام مفترق طرق: إما التشتت بحقوق تكفلها ديباجة دستورية (حول الأعباء المالية التي يكلفها مرسوم الأقدمية) وتنعكس توافقاً في البلاد، وإما التنازل عن المبدأ لأجل الاستقرار السياسي، مع الخوف من تحوّل هذا التنازل إلى عرف، يهدد الصيغة القديمة القائمة برمتها، من دون اتضاح الأفق لصيغة جديدة.

غير أن تخوّف بزّي من المفترض أن يكون هاجساً عند الحريري. إذ إن بزّي، الذي يتعامل معه حزب الله كحليف أول وممثل «حقوق الشيعة» في النظام السياسي اللبناني، يدرك كيفية «تثبيت الحقوق» عند البحث الجدي في إعادة توزيع محاصصة النظام اللبناني. فيما يبدو الحريري، وما يمثل طائفيّاً، وهو الخارج من أزمة كبرى مع المملكة العربية السعودية، أمام تحولات تطاول صلاحيات رئيس الحكومة «السني»، التي منحها الطائف في جزئها الأكبر من حصّة رئاسة الجمهورية. وإن أي تعديل في صلاحيات رئاسة الجمهورية، وإن كانت في النفوذ وليس في النص، فإنها ستكون على حساب صلاحيات رئاسة الحكومة، في عصر يصعب معه استعادة هذه الصلاحيات، مع أفول النفوذ السعودي في المشرق عموماً وفي لبنان على وجه الخصوص. وبعد أن جُمّدت مبادرة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم لحلّ الأزمة بين بزّي وعون، أعلن إبراهيم من السرايا الحكومية

القوي في ما قبل الطائف، لتحصيل ما لا يمنحه النص الدستوري صراحةً. ويستفيد عون من عوامل داخلية ودولية لتحقيق استعادة موقع الرئاسة المسيحي القوي، أولها داخلياً عبر احتواء الحريري واحتضانه ومساعدته للحد من خسائره في الانتخابات النيابية المقبلة، وبالتالي ضمان توقيعه إلى جانب توقيع رئاسة الجمهورية. ويستفيد عون أيضاً من الضعف الذي أصاب النائب وليد جنبلاط لناحية انحسار تأثيره على اللعبة الداخلية بفعل تقلباته السياسية طوال العقد الماضي. كذلك يدرك عون أن موقف حزب الله، مهما تعاضمت الملفات الخلافية الداخلية، لا يمكن أن يكون صدامياً معه، على أساس العلاقة الاستراتيجية التي تجمع الطرفين، ولا سيما مواقف عون في ما خص الصراع مع إسرائيل والمواجهة مع السعودية. كل هذا داخلياً، يدعمه شبه تأييد دولي لعون، أوروبي

تحت عنوان تقوية مؤسسات الدولة اللبنانية وعزلها عن التأثيرات الإقليمية. ويبدو عون بالنسبة إلى كثيرين، منهم نواب ووزراء في قوى 8 آذار وتيار المستقبل، كمن يحرض عند كل فرصة، على استرجاع ما يمكن استرجاعه من مرحلة ما قبل 13 تشرين الأول 1990 بتصفية حساب غير معلنة مع الحقبة السورية. أما على مقلب بزّي، فرئيس المجلس النيابي الذي لم يخف موقفه من انتخاب عون، بسبب عدم الاتفاق على ما سُمّي يومها «السلة»، وهي خريطة طريق كان المبتغى منها إعادة تثبيت اتفاق الطائف، ليس في وارد التنازل عمّا يعتبره تحولات في لبنان ما بعد الطائف، حققت جزءاً من التوازن الذي

تكاد أزمة المرسوم تختصر الأزمة السياسية العميقة في البلاد، والتي تطاول إتلاف الطائف وصلاحيات الرئاستين الأولى والثالثة والتوازنات التي أرساها اتفاق الطائف

فراس الشوفي

منذ أكثر من أسبوعين، والبلاد عالقة في أزمة مرسوم الأقدمية الذي وقّعه الرئيس ميشال عون وسعد الحريري لضباط ما يسمى دورة عون 1994، أو دورة الانصهار الوطني. ومع أن الكباش يأخذ شكلاً دستورياً بين عون ورئيس المجلس النيابي نبيه بزّي، إلا أن تمسك الطرفين بمواقفهما بات يعكس أزمة سياسية في العمق، إن نجحت وساطة ما (لم تبدأ حتى الساعة) بحلّها، فإن الأزمة ستبقى قائمة، وتنتظر فرصة مناسبة أخرى لتعبر عن وجودها.

ويبدو الغرق في النقاش الدستوري على طرفي المواجهة، هروباً من حقيقة الصراع في ضوء المتغيرات التي تطرأ تباعاً على موازين القوى في النظام السياسي اللبناني، والتحوّلات التي أصابت اتفاق الطائف، على الأقل منذ وصول الرئيس ميشال عون إلى سدة الرئاسة والأزمة التي طالوت أخيراً الرئيس سعد الحريري.

فعون، وإن كان لا يزال يحافظ في الخطاب والشكل على اتفاق الطائف، إلا أنه لا يوفر جهداً لاسترجاع صلاحيات رئيس الجمهورية

التيار يرد على اتهامات القوات

يكاد الخلاف بين التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية يطاول كلّ الميادين المشتركة بين الطرفين، ليتوسّع في الأيام الماضية ويطاول نقابة المعلمين وصندوق التعااضد للمعلمين في المدارس الخاصة. وردّ المكتب التربوي في التيار على ما سمّاه «البيان التضليلي الصادر عن قطاع المعلمين في القوات اللبنانية»، قائلاً: «في ما خص علاقة الوزير الياس بو صعب في إرساء التحالف، فقد صرح بو صعب بأن الاتفاق الانتخابي حصل مع تيار المستقبل بعد عدم رد القوات اللبنانية على طرحه، ثم عادوا ووافقوا على التحالف تبعاً لموافقة تيار المستقبل عليه». وأضاف البيان أنه «قبل يوم واحد على التمام من انتخابات المرحلة الأولى، أتصل رمزي بطيش، رئيس مصلحة المعلمين في القوات بمسؤول المكتب التربوي في التيار روك مهنا، وذلك رفعا للعتب الذي تقصده بطيش ظاهرياً لإخفاء ما طبخ سراً، بعد نسجه لتحالفات تحت الطاولة، وواعداً، في الظاهر، بالحفاظ على الاتفاق والتصويت لمرشّح التيار طوني نصر. ويوم الانتخاب، عمدت القوات إلى تشطيط مرشّح التيار الذي وعدت بدعمه، بدليل نيّله 8 أصوات من أصل 12، فيما قام التيار بالتصويت لمرشّح القوات رفيق فهد بدليل نيّله 11 صوتاً من أصل 12، هذا وتعلم القوات بهوية الصوت الذي لم يصوت لهم». وأشار البيان إلى أن «السؤال الذي يطرح نفسه: لو كان التيار يريد إسقاط مرشّح القوات كما زعم بيانهم بالأمس، فهل كان ممثلو التيار الثلاثة لينتخبوا فهد الذي نال 11 صوتاً من 12؟». ولفت المكتب إلى أنه «بعيد إعلان فوز الأعضاء الثمانية في الدورة الأولى في المجلس التنفيذي، عمدت القوات إلى الاتصال ببعض الأطراف المتمثلة بالصندوق، عارضة عليهم توزيع المناصب الإدارية دون التواصل مع التيار في محاولة مكشوفة لإقصاء التيار عن أي منصب. بعد كل ذلك يسأل السائلون: من أراد إلغاء الآخر؟». وأعرب المكتب التربوي في التيار عن استغرابه أن «يغفل بيان القوات نتيجة الانتخابات في المرحلة الثانية، إذ نال مرشحهم صوتاً واحداً، فيما نال الدكتور كريستيان الخوري 7 أصوات من أصل 8»، متسائلاً: «الم تعن هذه النتيجة شيئاً للقوات؟».

مناطق ما، الموضوع قابل للنقاش». وقال نصرالله إنه «لم نناقش بعد في الأسماء».

من لبنان إلى سوريا، تحدّث نصرالله عن وجود للمقاومة السورية في الجنوب السوري، وستعمل إما بعنوان «الدفاع»، أو إذا أخذت سوريا قراراً بالمقاومة الشعبية لتحرير الجولان. هذا خيار تخشاه إسرائيل. نصرالله الذي التقى الأسد «قبل أسابيع»، قال إن الحرب في سوريا «في مراحلها الأخيرة، تنتهي بحدود سنة أو سنتين، إذا بقي مسار الأمور كما هو حالياً». وشرح نصرالله ما قاله أمام كوادر في حزب الله، أن العامل الأول للانتصار هو «شخص بشار الأسد، والفريق معه، والجيش السوري، والحاضنة الشعبية. الباقي كانوا عوامل مساعدة». وقال إن وجود حزب الله في سوريا «قرار يرتبط بالقيادة السورية، لا نفرض أنفسنا ولا نبحث عن شيء. قد يصبح وجودنا كما كان قبل عام 2011».

في ما خص العدوان على اليمن، أسف نصرالله لأن «الحرب ستستمر، ولا يوجد أفق للحل السياسي، بسبب السعودية. هناك مجازر يومية ترتكب والعالم كله ساكت، اليمنيون يطالبون بحكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع وتعيد توحيد الجيش».

على صعيد آخر، ذكر نصرالله بأنّه بعد أحداث 11 أيلول، وصلته رسالة من نائب رئيس الولايات المتحدة السابق ديك تشيني، يعرض فيها على حزب الله «إعادة كل الأسرى، ورفع الفيتو عن وجودنا في الحكومة، وشطب الحزب عن لوائح الإرهاب، وإزالة القيود، وتقديم مبلغ ملياري دولار لإعادة الإعمار، والاحتفاظ بسلاحنا، من دون الكاتيوشا.

ويمكننا أن لا نعتزف بإسرائيل، ونخطب ضدها. ولكن المطلوب، عدم إطلاق نار في مواجهة إسرائيل، عدم تقديم أي مساعدة للفلسطينيين، والتعاون في موضوع القاعدة». حزب الله رفض أي تعاون مع الأميركيين، «وأخر محاولة من قبلهم كانت بعد انتخاب ترامب، ولكن قبل تسلمه الرئاسة». أما الأوروبيون، «فحصل لقاء بين مسؤول أممي أوروبي ومسؤولين من الجناح العسكري في حزب الله، طلبوا تعاوناً معلوماً معنا في مجال مكافحة الإرهاب، ولا مانع لدينا».

(الأخبار)

المتصلة بتهديدات حزب الله البحرية، أوضح قائد قاعدة اشهدود العقيد يوفال ايلون، أن «قوس الوسائل والقدرات واسع ومتنوع، بدءاً من غطاسين انتحاريين، مروراً باستخدام زوارق متفجرة، وحتى غطاسين متمرسين في أعماق البحار، بما في ذلك استخدام غواصات صغيرة ومنظومات زرع الغام وتفجير من إنتاج ذاتي». وشدد ايلون على أنه انطلاقاً من هذه المعطيات الموجودة لدى إسرائيل «يمكن الافتراض أنه في المواجهات المقبلة سيهدد المجال البحري بشكل جوهري عبر جهات معينة بضرب مناعة إسرائيل».